

مؤشر PMI® بلوم لبنان

مؤشر مدراء المشتريات يرتفع إلى أعلى مستوى له في سبعة وسبعين شهرًا في حزيران 2022

سَجَّلَ مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة انخفاضات طفيفة ما أدَّى إلى ارتفاع قراءة مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي

سَهِدَتْ أعداد الموظفين أسرع زيادة منذ شباط 2018

ارتفعت الأسعار بسبب الضغوط المتعلقة بسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي

أبار إلى 49.1 نقطة في حزيران من العام 2022. بالاجمال. كانت القراءة الأخيرة لمؤشر PMI القراءة الأعلى منذ كانون الثاني 2016 وأشارت إلى تدهور النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني في حزيران 2022 بوتيرة أدنى.

ويُعزى تدهور النشاط الاقتصادي للشركات اللبنانية بوتيرة متدنية إلى الانخفاضات البطيئة في مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة في حزيران 2022. ولكن الشركات المشاركة في المسح نسبت ذلك أيضًا إلى تآكل القوة الشرائية للعملاء المحليين والتحديات الاقتصادية والمالية والسياسية التي تشهدها البلاد. وفي الجانب المقابل، انخفضت الأعمال الجديدة الواردة من العملاء الدوليين بمعدّل أكثر حدة في حزيران 2022، غير أنّه ظلّ طفيفًا بشكل عام.

وعادت معدّلات التوظيف في القطاع الخاص اللبناني إلى النمو في حزيران 2022 بعد أن انخفضت بدرجة طفيفة في أيار 2022، وبوجه عام. كان معدّل خلق فرص العمل الأعلى منذ شهر شباط 2018. ونظرًا لارتفاع أعداد الموظفين، أشارت بيانات المسح الأخير إلى زيادة القدرات الإنتاجية غير المستغلّة للشركات اللبنانية بسبب انخفاض الأعمال غير المنجزة، وإن بوتيرة أبطأ.

ورغم ذلك، أشارت الشركات اللبنانية إلى مشاكل نقص السيولة والحصول على الدولار الأمريكي في حزيران 2022. ونظرًا للتحديات في التدفقات النقدية، أشارت بيانات المسح

ارتفعت القراءة الرئيسية لمؤشر PMI لبنك بلوم لبنان في حزيران 2022 إلى أعلى مستوى منذ سبعة وسبعين شهرًا. مشيرةً إلى بؤادر تراجع الضغوط على شركات القطاع الخاص اللبناني. وسجّل مؤشر الإنتاج والطلبات الجديدة انخفاضات بطيئة، بينما ارتفعت أعداد الموظفين بأسرع وتيرة منذ شباط 2018.

ورغم ذلك، قدمت الشركات المشاركة في المسح تقارير تُفيد بزيادة معدّل تضخم أسعار المشتريات في حزيران 2022 بسبب التقلبات غير المؤاتية في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي. وأشارت شركات القطاع الخاص اللبناني إلى أنّ مشاكل نقص السيولة بالدولار الأمريكي تُعزى إلى تدهور أداء الموردين وتراجع الأنشطة الشرائية.

ويُعرف المؤشر الرئيسي المُستخدَم من الاستبيان بمؤشر مدراء المشتريات (PMI®). يُحتسب مؤشر مدراء المشتريات المركب على أساس متوسط خمسة مكونات فرعية وهي: الطلبات الجديدة (30% من المؤشر)، مستوى الإنتاج (25%)، مستوى التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة للمؤشر إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي للشركات عما كان عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

وارتفعت القراءة الأخيرة لمؤشر PMI من 48.6 نقطة في

المحتويات

نظرة عامة وتعليق

الإنتاج والطلب

توقعات الشركات

التوظيف والسعي

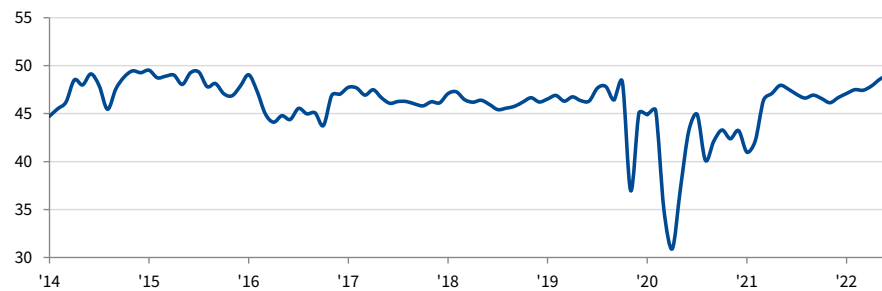
الشراء والمخزون

الأسعار

مؤشر PMI العالمي

معلومات إضافية

تابع...



تابع نظرة عامة...

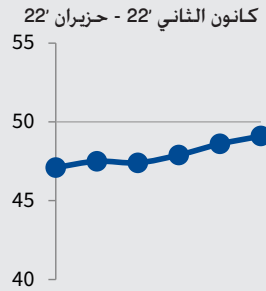
وقبرت شركات القطاع الخاص اللبناني رفع أسعار سلعها وخدماتها لمواجهة ارتفاع الضغوط على تكاليف المشتريات في حزيران 2022. بالاجمال، كان معدّل تضخم تكاليف المشتريات الأعلى منذ شهر تموز 2021.

وأخيرًا، ظلّت الشركات اللبنانية متشائمة في توقعاتها المستقبلية بشأن الأعمال للعام المقبل في ضوء الدرجة الكبيرة من عدم اليقين بشأن الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها البلاد. ومع ذلك، ارتفع مؤشر الإنتاج المستقبلي إلى أعلى مستوى له في عشرة أشهر.

الأخير إلى تراجع الأنشطة الشرائية للشركات اللبنانية في نهاية الربع الثاني من العام 2022. كما سجّلت شركات القطاع الخاص اللبناني تدهورًا في أداء الموردين خلال حزيران 2022 وذكرت التقارير بأنّ ذلك يُعزى إلى مشاكل نقص السيولة في الدولار الأميركي.

وأشارت الأدلة المنقولة بأنّ التقلبات غير المؤاتية في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي عززت فعليًا من ارتفاع أسعار المشتريات. وارتفع معدّل تضخم أسعار المشتريات إلى أعلى مستوى في ستة أشهر في حزيران 2022. وارتفعت تكاليف الموظفين نتيجة لزيادة أعداد الموظفين في شركات القطاع الخاص اللبناني. وأشارت بعض الشركات إلى زيادة الرواتب نظرًا لارتفاع تكاليف المعيشة.

مؤشر PMI للبنان



تعليق

وتعليقًا على نتائج مؤشر PMI خلال شهر حزيران 2022، قالت السيدة ألين قزي محللة البحوث في بنك لبنان والمهجر للأعمال:

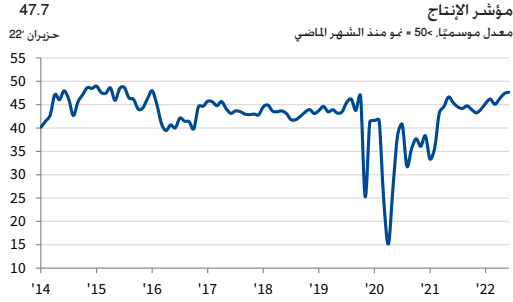
"ارتفع مؤشر مدراء المشتريات بمستوى قياسي مسجلًا 49.1 نقطة في شهر حزيران 2022 ما يعكس الأثر الإيجابي بعد إجراء الانتخابات ويشير إلى تراجع الضغوط على شركات القطاع الخاص اللبناني وإلى تدهور نشاطها الاقتصادي بوتيرة أدنى. ورغم أنّ قراءة مؤشر PMI ظلّت أدنى من 50 نقطة، غير أنّ مؤشرات التفاؤل الحذر في لبنان أصبحت واضحة حيث يبشّر الصيف القادم بالخير. ومن المتوقع أن يبدأ النشاط السياحي موسمه بالعودة إلى المسار الصحيح في لبنان، لا سيما بعد تحسّن أداء القطاع السياحي في الربع الأول من العام 2022. وتبعًا لذلك، سجّل مؤشر

التوظيف قراءة مرتفعة ولكن تكاليف الموظفين ارتفعت في الوقت ذاته، كما ارتفعت الطلبات الجديدة مشيرةً إلى تراجع النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني بوتيرة أبطأ. ورغم ذلك، يمكننا القول أنّ شركات القطاع الخاص اللبناني حاول التأقلم مع ما يخبئه المستقبل في ضوء آخر المستجدات السياسية والأمنية في لبنان والمنطقة".

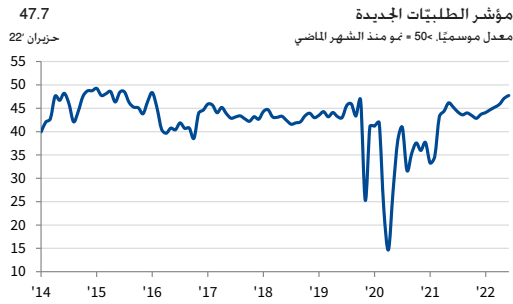
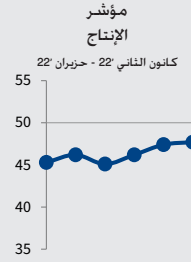
التوظيف قراءة مرتفعة ولكن تكاليف الموظفين ارتفعت في الوقت ذاته، كما ارتفعت الطلبات الجديدة مشيرةً إلى تراجع النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص اللبناني بوتيرة أبطأ. ورغم ذلك، يمكننا القول أنّ شركات القطاع الخاص اللبناني حاول التأقلم مع ما يخبئه المستقبل في ضوء آخر المستجدات السياسية والأمنية في لبنان والمنطقة".



الإنتاج والطلب



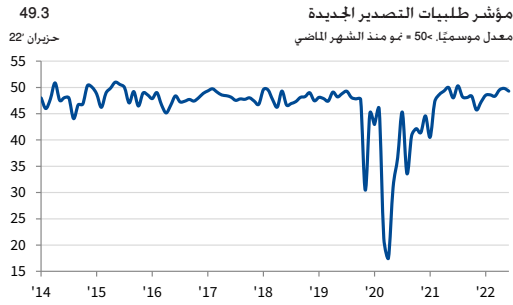
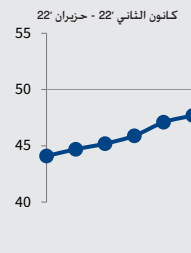
سَجَلَت شركات القطاع الخاص اللبناني انخفاضًا في نشاطها التجاري في حزيران 2022 وأشارت عمومًا إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية الصعبة باعتبارها عوامل سلبية تؤثر على نشاطها التجاري. ومع ذلك، انخفض معدّل انكماش النشاط التجاري للشهر الثالث على التوالي وكان الأدنى منذ كانون الثاني 2016.



الطلبات الجديدة

سَجَل مؤشّر الطلبات الجديدة المعدّل موسميًا قراءة أدنى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في حزيران 2022، مشيرًا إلى انخفاض في مستوى الطلب على سلع وخدمات شركات القطاع الخاص اللبناني. ونسبت الشركات المشاركة في المسح انخفاض الطلبات الجديدة إلى تآكل القوة الشرائية للعملاء المحليين. ورغم ذلك، ارتفع مؤشّر الطلبات الجديدة إلى أعلى مستوى له في ستة أعوام ونصف تقريبًا، مشيرًا إلى تراجع الطلبات الجديدة الواردة بوتيرة أدنى.

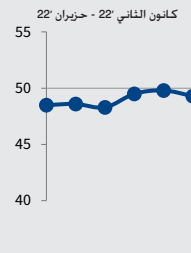
مؤشر الطلبات الجديدة
كانون الثاني 22' - حزيران 22'



طلبات التصدير الجديدة

أشارت بيانات المسح الأخيرة إلى انخفاض جديد في طلبات التصدير الجديدة لدى شركات القطاع الخاص اللبناني في حزيران 2022، وأشارت الأدلة المنقولة بأن الظروف الصعبة للسوق المحلية كانت السبب وراء ضعف الطلب من العملاء الدوليين. غير أنّ معدّل انخفاض طلبات التصدير الجديدة كان طفيفًا بوجه عام.

مؤشر طلبات التصدير الجديدة
كانون الثاني 22' - حزيران 22'



أشارت بيانات المسح الأخير إلى أنّ التوقعات السلبية لشركات القطاع الخاص اللبناني تُنسب إلى انعدام اليقين خصوصًا فيما يخص آخر المستجدات السياسية في لبنان. ومع ذلك، سَجَل مؤشّر الإنتاج المستقبلي ارتفاعًا طفيفًا يمثل أعلى مستوى له في عشرة أشهر خلال حزيران 2022.

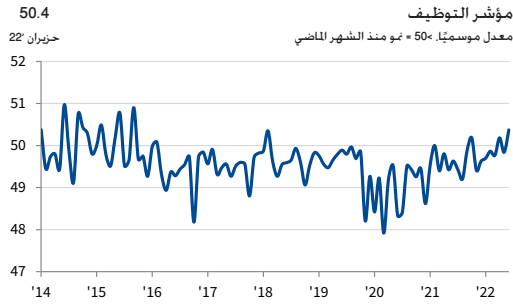
توقعات الشركات



التوظيف والسعي

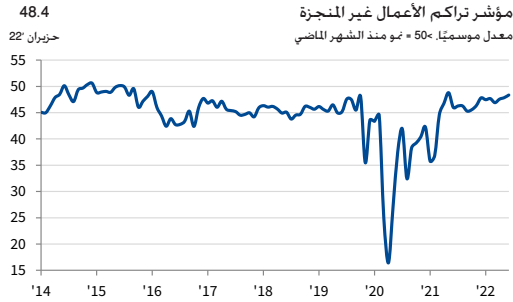
التوظيف

سجّل مؤشر التوظيف المعدّل موسميًا مجددًا قراءة أعلى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة في حزيران 2022، مشيرًا إلى استمرار نمو أعداد موظفي شركات القطاع الخاص اللبناني. وكان معدّل خلق فرص العمل معتدلاً ولكنه كان الأعلى منذ شهر شباط 2018.

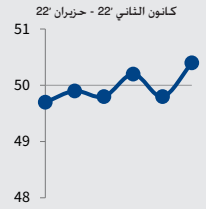


تراكم الأعمال غير المنجزة

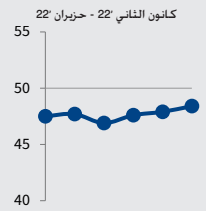
أشارت بيانات المسح لشهر حزيران 2022 إلى زيادة القدرات الإنتاجية غير المستغلة لشركات القطاع الخاص اللبناني ولكن بوتيرة أكثر بطئًا، حيث تجلّى ذلك في تسجيل مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة المعدّل موسميًا لقراءة قريبة من حاجز الـ 50.0 نقطة. وأشارت الشركات اللبنانية بأنّ زيادة القدرات الإنتاجية غير المستغلة جاء بسبب نقص الأعمال الجديدة الواردة.



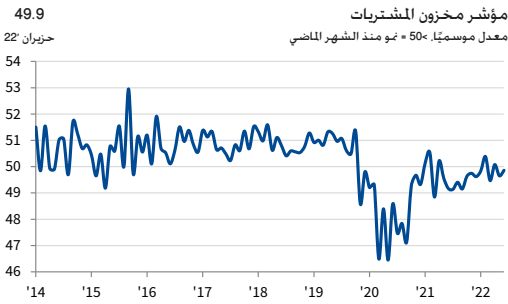
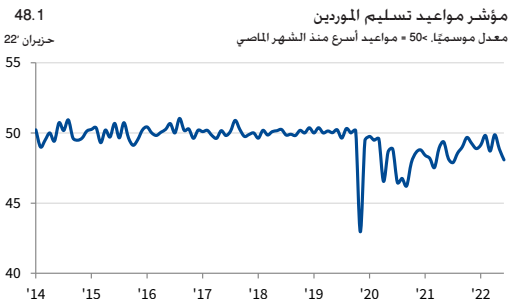
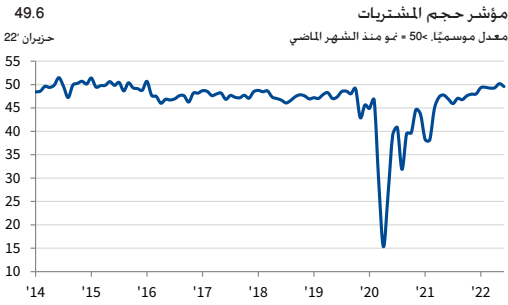
مؤشر التوظيف



مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة



الشراء والمخزون



حجم المشتريات

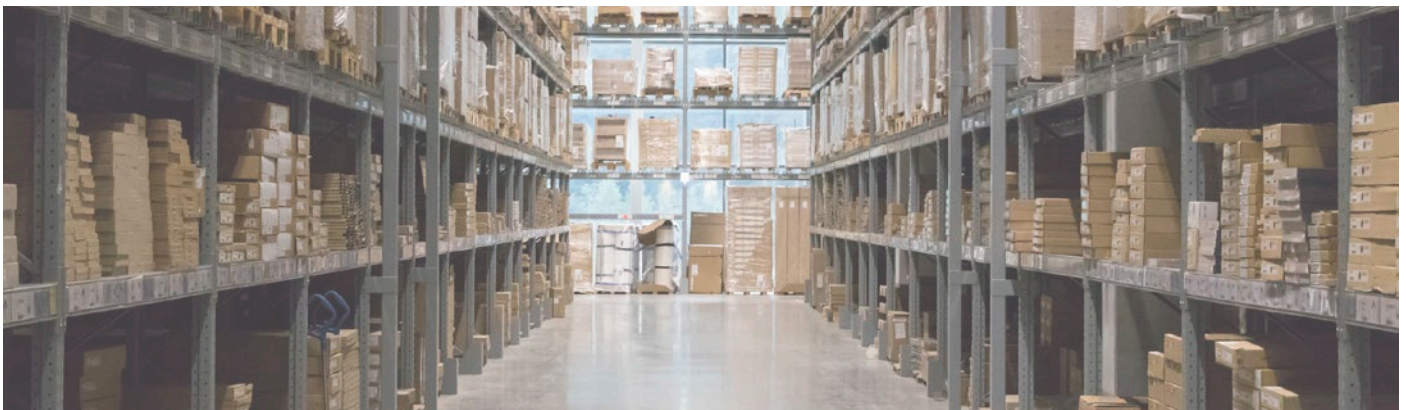
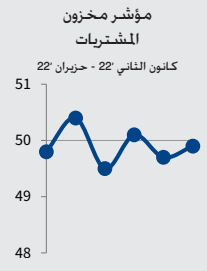
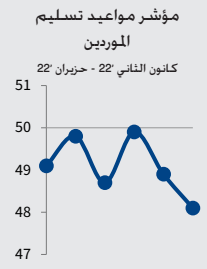
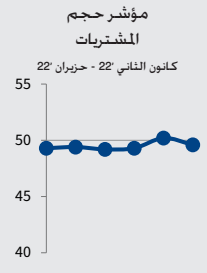
بعد أن ارتفعت للمرة الأولى منذ أكثر من ست سنوات في أيار 2022، انخفضت الأنشطة الشرائية لشركات القطاع الخاص اللبناني في نهاية الربع الثاني مع العام 2022. وأفادت التقارير بأن مشاكل نقص السيولة بالدولار الأمريكي أثرت على قدرة الشركات اللبنانية على القيام بعمليات شراء جديدة. ومع ذلك، كان الانخفاض في الأنشطة الشرائية طفيفاً بوجه عام.

مواعيد تسليم الموردين

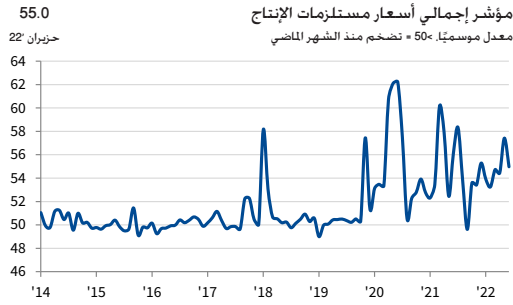
تدهور أداء الموردين مجدداً وظالت مواعيد تسليم الموردين بدرجة إضافية في حزيران 2022، لتستمر بذلك السلسلة الحالية للأداء السلبي للموردين التي بدأت في تشرين الثاني 2019. وربطت بعض الشركات اللبنانية تراجع أداء الموردين بصعوبات في تأمين السيولة اللازمة بالدولار الأمريكي وبالتقلبات غير المؤتنية في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي.

مخزون المشتريات

ارتفع مؤشر مخزون المشتريات المعدل موسميًا بدرجة طفيفة في حزيران 2022 وسجّل قراءة قريبة من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة، والواقع أنّ الغالبية العظمى للشركات المشاركة في المسح لم تذكر أي تغيير في مخزونها في شهر حزيران 2022 مقارنةً بشهر أيار من العام عينه.



الأسعار

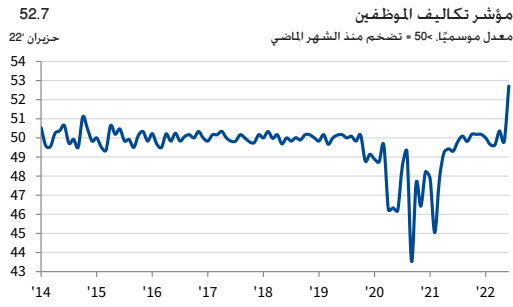
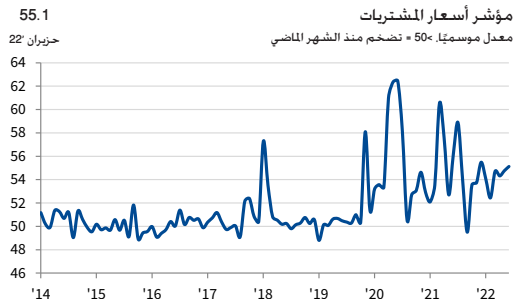


إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

واصلت النفقات التشغيلية في شركات القطاع الخاص اللبناني ارتفاعها في حزيران 2022، لتعكس اقتران ارتفاع أجور الموظفين وارتفاع أسعار المشتريات. وكان معدّل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج قوياً بوجه عام في حزيران 2022 ولكنه انخفض بدرجة طفيفة عن مستواه في أيار 2022.

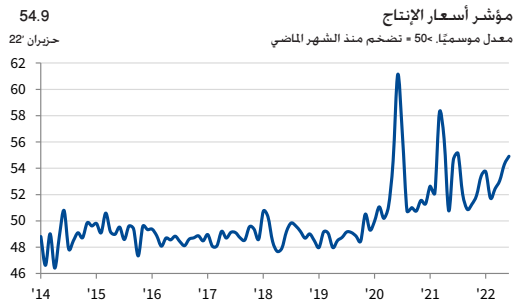
أسعار المشتريات

سجّلت أسعار المشتريات التي حملتتها شركات القطاع الخاص اللبناني ارتفاعاً في نهاية الربع الثاني من العام 2022. وعزت الكثير من الشركات اللبنانية التي سجّلت ارتفاعاً في أسعار المشتريات ذلك إلى التقلبات غير المؤاتية في أسعار صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. وظلّ معدّل تضخم أسعار المشتريات قوياً والأعلى منذ شهر كانون الأول من العام 2021.



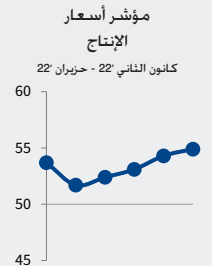
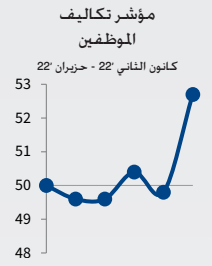
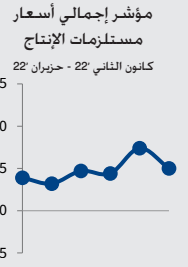
تكاليف الموظفين

بعد أن استقرت عمومًا في أيار 2022، شهدت تكاليف الموظفين في شركات القطاع الخاص اللبناني ارتفاعاً خلال فترة المسح الأخيرة. وأشارت بعض الشركات بأن الرواتب قد ارتفعت لتتنوأك مع تكاليف المعيشة. وكان معدّل الزيادة في نفقات الموظفين الأسرع منذ أكثر من تسع سنوات.



أسعار الإنتاج

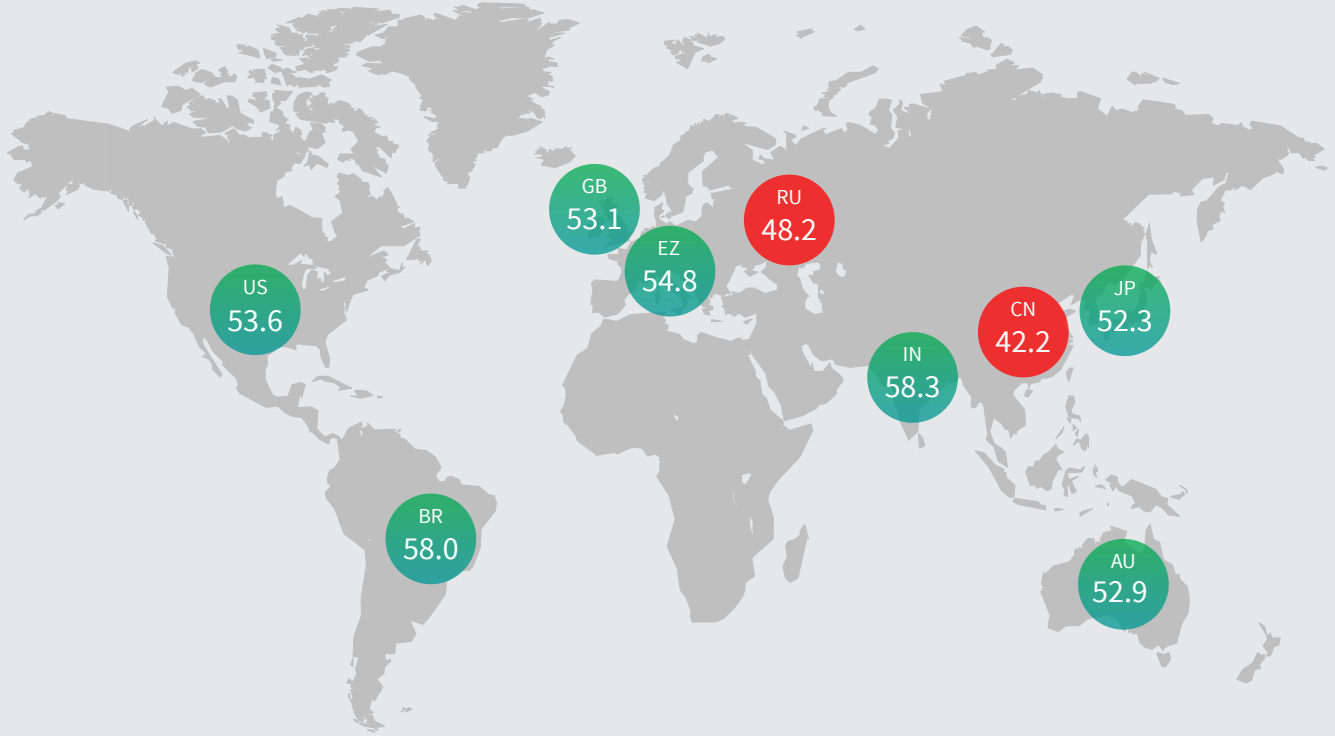
رفعت شركات القطاع الخاص اللبناني أسعار سلعها وخدماتها في حزيران 2022. لتمتد بذلك السلسلة الشهرية لزيادة أسعار الإنتاج للشهر التاسع والعشرين على التوالي. ونسبت الشركات اللبنانية التي رفعت أسعار سلعها وخدماتها ذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية. وارتفع معدّل تضخم أسعار الإنتاج للشهر الرابع على التوالي وكان الأعلى منذ شهر تموز من العام 2021.



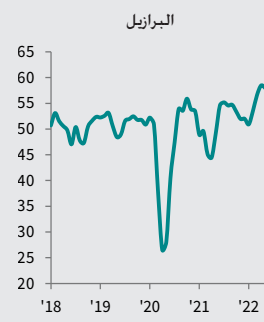
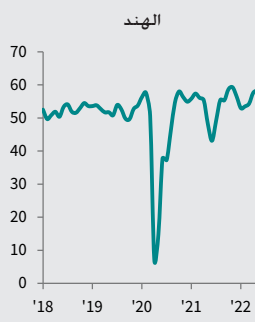
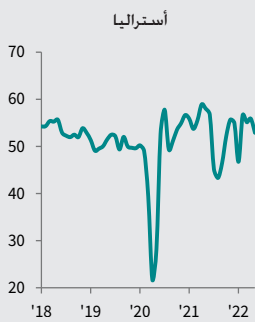
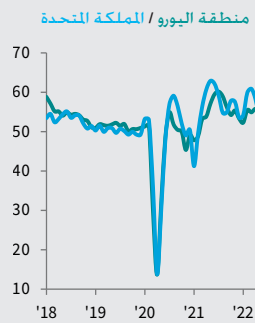
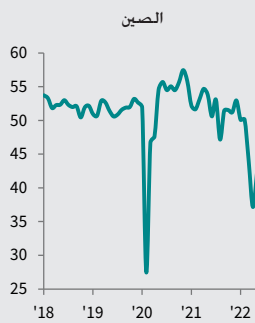
مؤشر PMI العالمي

مؤشر الإنتاج المركب هو متوسط محسوب وفق الناتج المحلي الإجمالي
لمؤشر إنتاج التصنيع ومؤشر النشاط التجاري الخدمي.

مؤشر الإنتاج المركب، أيار 2022
معدل موسميًا >50 = نمو منذ الشهر الماضي



مؤشر الإنتاج المركب
معدل موسميًا >50 = نمو منذ الشهر الماضي



ملخص المؤشر

معدل موسميًا، 50+ = حسن منذ الشهر الماضي 50- = عدم وجود تغير خلال الـ 12 شهرًا القليلة

مؤشر PMI	الإنتاج	الطلبية الجديدة	الطلبية الجديدة	التصدير الجديدة	طلبات الإنتاج المستقبلية*	التوظيف	تراكم الأعمال غير المنجزة	حجم المشتريات	موايد تسليم الموردين	مخزون المشتريات	إجمالي أسعار	أسعار المشتريات	تكاليف التوظيف	أسعار الإنتاج
22' 01	47.1	45.3	44.1	48.5	0.0	49.7	47.5	49.3	49.1	49.8	53.9	54.1	50.0	53.7
22' 02	47.5	46.2	44.7	48.6	0.0	49.9	47.7	49.4	49.8	50.4	53.2	52.4	49.6	51.7
22' 03	47.4	45.1	45.2	48.3	0.0	49.8	46.9	49.2	48.7	49.5	54.7	54.7	49.6	52.4
22' 04	47.9	46.2	45.9	49.5	0.0	50.2	47.6	49.3	49.9	50.1	54.4	54.3	50.4	53.1
22' 05	48.6	47.4	47.1	49.8	0.0	49.8	47.9	50.2	48.9	49.7	57.4	54.8	49.8	54.3
22' 06	49.1	47.7	47.7	49.3	2.0	50.4	48.4	49.6	48.1	49.9	55.0	55.1	52.7	54.9

حول BLOMINVEST BANK

تأسس BLOMINVEST BANK في العام 1994 وهو الذراع الاستثمارية لبنك BLOM Bank SAL. أحد أكبر المصارف في لبنان. وفي إطار الرؤية التوسعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قمنا بتأسيس ذراع استثمارية في المملكة العربية السعودية BLOMINVEST KSA. وقمنا بإطلاق ثلاث شركات وساطة وتداول في مصر وسوريا والأردن. وهي "BLOM Bank Egypt Securities" و "Syria and Overseas for Financial Services" و "Financial Services Experts Company". ويُقدّم BLOMINVEST BANK إحدى المؤسسات القليلة في منطقة الشرق العربي التي تقدّم الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والوساطة والخدمات البحثية في موقع واحد. وبناءً على سجل إنجازاته الحافل، لا يزال بنك BLOMINVEST BANK حتى اليوم البنك المصرف المحلي الحائز على أكبر عدد من الجوائز. لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.blominvestbank.com.

النهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® بلوم لبنان من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. للمؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100. حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق. وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبية الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، موايد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤيد موايد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مائل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسب ما يتناسب. وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر حزيران 2022 في الفترة من 13-24 حزيران 2022.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم. كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومبيرة للأخطار الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>

إخلاء مسؤولية

تُؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وأو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و (PMI) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وأو الشركات التابعة لها. تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موردو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو تفرده. كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإجمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موردو المحتوى أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.